

الاستقراء الصرفي عند ابن الحاجب بين النظرية والتطبيق

د/ مُجَدِّ محمود عبد القادر علي، أستاذ مساعد النحو والصرف والعروض

قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية، كلية التربية، جامعة ٦ أكتوبر

mkader.edu@o6u.edu.eg

يمثل منهج الاستقراء في الفكر الصرفي خاصة، والبحث العلمي عامة، ظاهرة متميزة، تستدعي الدرس والتحقيق، ومعالجتها من خلال تحديد ملامحها، بكامل أبعادها، بغية الوقوف على حقيقة هذا المنهج ومكانته في أصول التفكير الصرفي عند ابن الحاجب تنظيراً وتطبيقاً.

لذلك وسم هذا البحث بعنوان: "الاستقراء الصرفي عند ابن الحاجب بين النظرية والتطبيق" وقد اقتضت طبيعة هذا البحث الاعتماد على المنهج التاريخي من خلال تتبع دلالة المصطلح في الدرس اللغوي والصرفي والنحوي، والمنهج الوصفي بعرض الظاهرة في أصول التفكير الصرفي عند ابن الحاجب، والمنهج التحليلي بالتعليق والتصنيف والخروج بأهم النتائج والتوصيات، ولهذا الدراسة تساؤلات دفعت إليها، وأهداف سعت إلى تحقيقها، ودراسات سابقة كشفت عن مدى ما تضيفه هذه الدراسة من خلال ما تعالجه في محاور أربعةٍ تسبقها مقدمة تحدد معالمها وتنتهي بخاتمة تبرز أهم نتائجها وما توصلت إليه من توصيات. وتمثلت محاورها الأربعة فيما يأتي:

١. المحور الأول: مفهوم الاستقراء في التراث العربي عند النحويين والصرفيين والفقهاء والأصوليين.
 ٢. المحور الثاني: موقف ابن الحاجب من الاستقراء الصرفي (المفهوم والتطبيق)
 ٣. المحور الثالث: مجالات الاستقراء الصرفي عند ابن الحاجب.
 ٤. المحور الرابع: مواضع الاستقراء الصرفي عند ابن الحاجب.
- الكلمات المفتاحية: الاستقراء، الصرف، ابن الحاجب، مجالات، قضايا، منهج.

The Morphological Induction of Ibn Al -Hajib Between Theory and Application

Dr./ Mohamed Mahmoud Abdalkader Ali

Assistant Professor of Grammar, morphology and Prosody

Department of Arabic Language and Islamic Studies,

Faculty of Education, 6th of October University

mkader.edu@o6u.edu.eg

Abstract:

The nature of this research required relying on the historical approach by tracing the significance of the term in the linguistic, morphological

and grammatical studying. in addition, the descriptive approach to present the phenomenon in the principles of morphological thinking of Ibn al -Hajib. Also, the analytical approach to comment, classify and conclude with the most important results and recommendations. This study has questions that led to it, and goals that sought to its achievement, and previous studies revealed the extent of what this study adds through what has been discussed in four axes preceded by an introduction defines its features and ends with a conclusion that highlights the most important results and recommendations. The four axes were the following:

1. The first axis: the concept of induction in the Arab heritage of grammarians, morphologists, jurists and fundamentalists,
2. The second axis: Ibn al -Hajib's position on the morphological induction (concept and application)
3. The third axis: the areas of morphological induction of Ibn Al -Hajib.
4. The fourth axis: the issues of the morphological induction of Ibn al -Hajib.

Key words: induction, morphology, Ibn Al -Hajib, fields, issues, approach.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. وبعد،

فإن الاستقراء في الفكر الصرفي خاصة، والبحث العلمي عامة، يمثل ظاهرة متميزة، تستدعي الدرس والتحقيق، ومعالجتها من خلال تحديد ملامحها، بكامل أبعادها، بغية الوقوف على حقيقة هذا المنهج ومكانته في أصول التفكير الصرفي عند ابن الحاجب نظيراً وتطبيقاً.

ولقد استخدم النحويون والصرفيون الاستقراء من الناحية التطبيقية حتى يكاد لا يخلو أي مؤلف من مؤلفاتهم منه. ولكنه لم يلق عناية من الناحية النظرية، فلم نجد مؤلفاً واحداً لعلماء العربية يتناول منهجية الاستقراء النحوي أو الصرفي أو المعجمي على الرغم من توافر ظاهرة الاستقراء لكلام العرب في بطون المؤلفات النحوية والصرفية والمعجمية واهتمامهم بالجانب التطبيقي للمنهج الاستقرائي .

ومن ثم فإن للاستقراء أهمية كبرى في الدراسات اللغوية النحوية والصرفية والمعجمية؛ فقد استعان به النحويون والصرفيون في التعيد النحوي والصرفي من خلال استقراء كلام العرب، وبنوا عليه الكثير من أحكامهم وتقسيماتهم ومصطلحاتهم وتعريفاتهم.

قال ابن جني موضعاً أهمية علم التصريف ومدى حاجة اللغويين إليه في الاستدلال باستقراء لغة العرب: " يحتاج إليه جميع أهل العربية، أتم حاجة، وبهم إليه أشد فاقة؛ لأنه ميزان العربية، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس على كلام العرب، واستقراء لغتهم، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف؛ وذلك نحو قولهم: إن المضارع من فَعَلَ لا يجيء إلا على يُفَعِّل بضم العين، ألا ترى أنك لو سمعت إنساناً يقول: كَرُمَ يكرُم بفتح الراء من المضارع، لقضيت بأنه تارك لكلام العرب، سمعتهم يقولون: يكرُم أو لم تسمعهم؛ لأنك إذا صح عندك أن العين مضمومة من الماضي قضيت بأنها مضمومة في المضارع أيضاً قياساً على ما جاء. ولم تحتج إلى السماع في هذا ونحوه، وإن كان السماع أيضاً مما يشهد بصحة قياسك. ومن ذلك أيضاً قولهم: إن المصدر من الماضي إذا كان على مثال أَفَعَلَ يكون مفعلاً - بضم الميم وفتح العين - نحو: أدخلته مُدْخَلًا، وأخرجته مُخْرَجًا، ألا ترى أنك لو أردت المصدر من أكرمته على هذا الحد لقلت: مُكْرَمًا قياساً، ولم تحتج فيه إلى السماع، وكذلك قولهم: كل اسم كانت في أوله ميم زائدة مما يُثَقَّل ويُعْمَل به فهو مكسور الأول، نحو مِطْرَقَةٌ ومِرْوَحَةٌ، إلا ما استثنى من ذلك. فهذا لا يعرفه إلا من يعلم أن الميم

زائدة، ولا يعلم ذلك إلا من طريق التصريف، فهذا ونحوه مما يستدرك من اللغة بالقياس^(١)، ومن ثم فقد ربط ابن جني بين القياس واستقراء كلام العرب. وضرورتها في التعييد النحوي والصرفي لذلك وسم هذا البحث بعنوان: "الاستقراء الصرفي عند ابن الحاجب بين النظرية والتطبيق: عرض وتحليل"

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث الاعتماد على المنهج التاريخي من خلال تتبع دلالة المصطلح في الدرس اللغوي والصرفي والنحوي، والمنهج الوصفي بعرض الظاهرة في أصول التفكير الصرفي عند ابن الحاجب، والمنهج التحليلي بالتعليق والتصنيف والخروج بأهم النتائج والتوصيات، ولهذا الدراسة تساؤلات دفعت إليها، وأهداف سعت إلى تحقيقها، ودراسات سابقة كشفت عن مدى ما تضيفه هذه الدراسة من خلال ما تعالجه في محاور أربعة تسبقها مقدمة تحدد معالمها وتنتهي بخاتمة تبرز أهم نتائجها وما توصلت إليه من توصيات.

أولاً: مشكلة البحث وتساؤلاتها التي دفعت إلى دراستها:

تمثلت مشكلة الدراسة في وجود ظاهرة الاستقراء في أصول التفكير الصرفي والنحوي عند ابن الحاجب خاصة في كتابه الشافية، وعدم تطرق الباحثين بالدراسة لهذه الظاهرة عنده. ونتجت عن هذه المشكلة التساؤلات الآتية:

ما مفهوم الاستقراء في التراث العربي عند النحويين، والصرفيين، والفقهاء والأصوليين؟

١- ما موقف ابن الحاجب من الاستقراء الصرفي على المستويين النظري والتطبيقي؟

٢- ما مجالات الاستقراء الصرفي عند ابن الحاجب؟

٣- ما مواضع الاستقراء الصرفي عند ابن الحاجب؟

ثانياً: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية تعامل النحويين والصرفيين مع المنهج الاستقراء على المستويين النظري والتطبيقي؛ ولذا يمكن حصر أهدافها فيما يأتي

١- بيان مفهوم الاستقراء في التراث العربي عند النحويين، والصرفيين والفقهاء والأصوليين.

٢- الكشف عن موقف ابن الحاجب من الاستقراء الصرفي على المستويين النظري والتطبيقي

٣- عرض وتحليل مجالات الاستقراء الصرفي عند ابن الحاجب.

(١) ابن جني، المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ٢ / ١

٤ - الوقوف على مواضع الاستقراء الصرفي عند ابن الحاجب.

ثالثاً: الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث:

وتمت دراسات سابقة تناولت المنهج الاستقرائي عامة، مثل: دراسة منهج الاستقراء في الفكر الإسلامي رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم جامعة ٦ أكتوبر عام ١٩٧٨، أعدها: عبدالزهرة البندروق قد طبعت بمكتبة دار الحكمة بالقاهرة، عام (١٩٩٢م). وتواجد دراستان تناولت إحداهما الاستقراء النحوي بعنوان (الاستقراء النحوي وعلاقته بالبحث العلمي ،أعدها كل من: ماهل، فضل الله النور على، والصدقي، محمد عبدالقادر، ونشرت بمجلة لعلوم الإسلامية والبحوث الإسلامية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، معهد العلوم والبحوث الإسلامية، مج/ ١٩، ع، ٢، (٢٠١٨ م)، و أخراها : في الاستقراء الصرفي بعنوان (الاستقراء الصرفي، أعدها رضا هادي حسونة، ونشرت بمجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية التربية، جامعة بغداد، العراق، العدد: ٢٠٠، عام (٢٠١٢ م) و(في مدى علمي) لم أجد من الباحثين من تناول ظاهرة الاستقراء الصرفي عند ابن الحاجب، وقد وجدت هذه الظاهرة متأصلة في أصول التفكير النحوي عنده، خاصة في كتابه الشافية .

رابعاً: محاور الدراسة: جاءت هذه الدراسة في أربعة محاور تمثلت فيما يأتي:

المحور الأول: مفهوم الاستقراء في التراث العربي عند النحويين والصرفيين والفقهاء والأصوليين.

المحور الثاني: موقف ابن الحاجب من الاستقراء الصرفي (المفهوم والتطبيق)

المحور الثالث: مجالات الاستقراء الصرفي عند ابن الحاجب.

المحور الرابع: مواضع الاستقراء الصرفي عند ابن الحاجب.

وفيما يأتي عرض وتحليل لهذه المحاور الأربعة:

اخور الأول: مفهوم الاستقراء الصرفي لغة واصطلاحاً

عند النحويين والصرفيين والفقهاء والأصوليين

أولاً: الاستقراء لغة:

الاستقراء في اللغة مصدر الفعل الثلاثي المزيد (استقرى، يستقرى، استقراءً)، وهو مشتق من الفعل الثلاثي المجرد (قرى، يقر، قرأ) ويقصد به التتبع المؤدى إلى المعرفة، قال الخليل بن أحمد الفريدي: "والقرؤ: كل شيء على طريقة واحدة. وقرؤت إليهم اقرو قرؤاً أي قصدت نحوهم... وفلان يقترى رجلاً بقوله، ويقترى مسلكاً ويقروه أي يتبع. ويقترى أيضاً ويستقريها ويقروها إذا سار فيها ينظر حالها وأمرها. وما زلت أستقري هذه الأرض قريةً قريةً^(٢)" قال ابن سيده: "وقر الأمر، واقتره: تتبعه. وقرأ الأرض قرؤاً، واقترها، وتقرأها، واستقراها: تتبعها أرضاً أرضاً وسار فيها ينظر حالها وأمرها. قال اللحياني: قروت الأرض: سرت فيها، وهو أن تمر بالمكان ثم تجوزه إلى غيره، ثم إلى موضع آخر. وقروت بني فلان، واقترتهم، واستقريتهم: مررت بهم واحداً واحداً، وهو من الإتياع، واستعمله سيبويه في تعبيره، فقال في قولهم: اخذته بدرهم فصاعداً لم ترد أن تخبر أن الدرهم مع صاعد ثمن لشيء، كقولك: بدرهم وزيادة، ولكنتك اخبرت بأذني الثمن فجعلته اولاً، ثم قروت شيئاً بعد شيء لأثمان شيئاً^(٣)".

ويتضح من النصوص اللغوية أن الاستقراء هو دلالة التفحص، ودقة الملاحظة؛ لتحديد خصائص الشيء.

ثانياً: الاستقراء اصطلاحاً عند النحويين والصرفيين.

لقد ذكر سيبويه استقراء كلام العرب في قوله: "واعلم أن العرب قد تستغني بالشيء" عن الشيء حتى يصير المستغني عنه مسقطاً من كلامهم البتة. فمن ذلك استغناؤهم بترك "ودع" و "وذر". فأما قراءة بعضهم "ما ودعك ربك وما قلى" وقول أبي الأسود "حتى ودعه" فلغة شاذة^(٤).

ويقصد بالاستقراء الصرفي تتبع أبنية الكلمة وتصريفاتها في اللغة العربية، والخروج بنتائج

(٢) الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت/ ١٧٠هـ)، كتاب العين، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، القاهرة، ٢٠٣/٥

(٣) ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [ت: ٤٥٨هـ] المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هندواوي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ١، (٢٠٠٠م) ٥٤٦/٦

(٤) ابن جنى، أبو الفتح عثمان الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١/ ٢٦٧

تؤدي إلى حكم كلى يصلح تطبيقه على ظاهرة لغوية جزئية، من خلال استقراءها في اللغة وتتبعها بدقة، قال الخوارزمي (ت/ ٣٨٧هـ): "الاستقراء هو تعرف الشيء الكلي بجميع أشخاصه يقال: استقرى فلان القرى وبيوت السكة إذا طافها ولم يدع شيئاً منها" (٥)

قال ابن جنى (ت/ ٣٩٢ هـ) مَثْبُتًا أن النحو بالمفهوم العام يشتمل على بناء الجملة وبناء الكلمة: "هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها"^(٦) وأشار ابن جنى إلى المنهج الاستقرائي الذي اتخذه النحويون والصرفيون العرب في دراسة علم النحو والصرف فقال: "إنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة"^(٧)

وذكر ابن جنى أهمية إقامة الدليل من خلال النظر والتدبر في اللغة فقال: "وليس ينبغي أن يتخطى إلى النظر في هذه المسائل من لم يُحْكَمِ الأصول قبلها، فإنه إن هجم عليها غير ناظر فيما قبلها من أصول التصريف الموطئة للفروع، لم يحظ منها بكبير طائل، وصعبت عليه أَمَا صعوبة، وكان حكمه في ذلك حكم من أراد الصعود إلى قُلة جبل سامق في غير ما سبيل، أو كجازع مفازة لا يهتدي لها بلا دليل"

وقدر عرف الجرجاني في التعريفات الاستقراء بأنه "الحكم على كَلِمَةٍ بوجوده في أكثر جزئياته؛ لأن الحكم لو كان في جميع جزئياته لم يكن استقراءً، بل قياساً مقسماً، ويسمى هذا: استقراءً؛ لأن مقدماته لا تحصل إلا بتتبع الجزئيات كقولنا: كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ؛ لأن الإنسان والبهائم والسباع كذلك، وهو استقراء ناقص لا يفيد اليقين لجواز وجود جزئي لم يستقراً، ويكون حكمه مخالفاً لما استقرئ كالتمساح؛ فإنه يحرك فكه الأعلى عند المضغ."^(٨)

ويتضح من تعريف الجرجاني أن الاستقراء نوعان استقراء تام يقصد به عصر جميع الجزئيات

(٥) الخوارزمي، مُجَدِّدُ بَنِ أَحْمَدِ بْنِ يَوْسُفَ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، الْكَاتِبُ الْبَلْخِيُّ (ت: ٣٨٧هـ)، مَفَاتِيحُ الْعُلُومِ، تَحْقِيقُ: إِبْرَاهِيمَ الْأَبْيَارِيِّ، دَارُ الْكِتَابِ الْعَرَبِيِّ، ط: ٢، ص: ١٧٤.

(٦) ابن جنى، الخصائص، ٣٥/١

(٧) ابن جنى، الخصائص، ١٩٠/١

(٨) الجرجاني، علي بن مُجَدِّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الزَّيْنِ الشَّرِيفِ (ت: ٨١٦هـ) تحقيق: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: ١ (١٩٨٣م)، ص: ١٨.

وتتبعها واحدة واحدة، واستقراء ناقص ويقصد به تتبع أغل الجزئيات أو أكثرها مع جواز وخروج الشاذ والقليل عليها.

ويقع الاستقراء الصرفي في اللغة العربية على المسموع من الكلام العربي، المتمثل في القرآن الكريم بقرائه، والحديث النبوي، والشعر، والنثر كالأمثال والحكم والخطب وكل ما نطقت به العرب في حياتهم اليومية.^(٩)

والمنهج الاستقرائي في اللغة- نحوها وصرفها - قد استخدمه اللغويون والنحويون والصرفيون والبلاغيون قال السكاكي (ت/٦٢٦ هـ) في تعريف النحو بمعناه العام المشتمل على بنية التراكيب وبنية المفردات " اعلم أن علم النحو هو أن تنحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقاً بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب وقوانين مبنية عليها ليحترز بها عن الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفية وأعني بكيفية التركيب تقديم بعض الكلم على بعض ورعاية ما يكون من الهيئات إذ ذاك وبالكلم نوعيها المفردة وما هي في حكمها... والكلام فيه يستدعي تقديم مقدمة وهي أن تلك الهيئات التي يلزم رعايتها على تفاوت بحسب المواضع وجهة التقديم والتأخير منحصرة بشهادة الاستقراء في أنها اختلاف كلم دون كلم اختلافا لا على نهج واحد لاختلاف أشياء معهودة فيظهر من هذا الغرض في هذا الفصل إنما يحصل بضبط ثلاثة القابل والفاعل والأثر فلنضمه ثلاثة أبواب أحدها في القابل وهو المسمى عند أصحابنا معرباً وثانيها في الفاعل وهو المسمى عاملاً وثالثها في الأثر وهو المسمى إعراباً ولا يذهب عليك أن المراد بالقابل ههنا هو ما كان له جهة اقتضاء للأثر من حيث المناسبة وبالفاعل هو ما دعا الواضع على ذلك الأثر أو كان معه داعية له على ذلك وإلا فالفاعل حقيقة هنا هو المتكلم^(١٠)"

قال السكاكي (ت/٦٢٦ هـ): " والخزم يكون بحرف واحداً فصاعداً على أربعة بحكم الاستقراء، فإن استقام فذاك، وإلا فإما أن لا يكون شعراً أصلاً أو أن يكون وزناً خارجاً عن الاستقراء. وهذه الأوزان هي التي عليها مدار أشعار العرب بحكم الاستقراء لا تجد لهم وزناً يشذ

(٩) رضا هادي حسونة، الاستقراء الصرفي، مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية التربية، جامعة بغداد، العراق، العدد: ٢٠٠، لسنة (٢٠١٢ م)، ص: ٦٣

(١٠) السكاكي، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب (ت: ٦٢٦ هـ)، مفتاح العلوم، ضبطه وكتبه هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: ٢، (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م) ٧٦-٧٥.

عنها اللهم إلا نادرا وأكثر الاستقراءات كذلك لا تخلو عن شذوذ شيء منها ولعل جميعها ثم لا تجد ذلك(١١)"

ومن خواص الاستقراء التام ضبط الجزئيات وحصرها، حتى لا تخرج مفردة عن دائرة التتبع؛ ونظرًا لأن القواعد الكلية غير متناهية المفردات أصبح الاستقراء التام غير متمسر إلا إذا أمكن حصر الجزئيات؛ ولأجل هذا وسم الاستقراء التام بأنه قليل الاستعمال في أغلب التخصصات العلمية(١٢).

ثالثًا: الاستقراء اصطلاحًا عند الفقهاء والأصوليين.

يحدد الغزالي مفهوم الاستقراء في الفقه وأصوله ويمثل له في قوله: " أمَّا الاستِقْرَاءُ فَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ تَصَفُّحِ أُمُورٍ جُزْئِيَّةٍ لِنَحْكُمِ بِحُكْمِهَا عَلَى أَمْرٍ يَشْمَلُ تِلْكَ الْجُزْئِيَّاتِ، كَقَوْلِنَا فِي الْوُثْرِ: لَيْسَ بِفَرَضٍ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدَّى عَلَى الرَّاحِلَةِ وَالْفَرَضُ لَا يُؤَدَّى عَلَى الرَّاحِلَةِ. فَيُقَالُ: لِمَ قُلْتُمْ إِنَّ الْفَرَضَ لَا يُؤَدَّى عَلَى الرَّاحِلَةِ؟ فَيُقَالُ: عَرَفْنَاهُ بِالِاسْتِقْرَاءِ إِذْ رَأَيْنَا الْقَضَاءَ وَالْأَدَاءَ وَالْمَنْدُورَ وَسَائِرَ أَصْنَافِ الْفَرَائِضِ لَا تُؤَدَّى عَلَى الرَّاحِلَةِ، فَقُلْنَا: إِنَّ كُلَّ فَرَضٍ لَا يُؤَدَّى عَلَى الرَّاحِلَةِ(١٣)"

وذهب الشاطبي إلى أن الاستقراء من الشرع فقال: " ولأنَّ الاستِقْرَاءَ مِنَ الشَّرْعِ عَرَّفَ أَنْ يَلِاجْتِمَاعِ تَأْتِيًا فِي أَحْكَامٍ لَا تَكُونُ حَالَةَ الْإِنْفِرَادِ(١٤)"

وقال أيضًا: " وأنت إذا راجعت أول المسألة وما تقدّم قبلها، لم يبق لهذا الإشكال موقع، أمّا على مذهب الأشاعرة، فإنَّ استِقْرَاءَ الشَّرِيعَةِ دَلٌّ عَلَى مَا هُوَ الْمُعْتَبَرُ بِمَا لَيْسَ بِمُعْتَبَرٍ، لَكِنَّ عَلَى وَجْهِ يُحْصَلُ ضَوَابِطُ ذَلِكَ، وَالِدَلِيلُ الْقَاطِعُ فِي ذَلِكَ اسْتِقْرَاءُ أَحْوَالِ الْجَارِبِينَ عَلَى جَادَةِ الشَّرْعِ مِنْ غَيْرِ إِخْلَالٍ بِالْخُرُوجِ(١٥)"

(١١) السكاكي، مفتاح العلوم، ١/٥٦٢

(١٢) ماهل، فضل الله النور على، والصديق، مُجَدِّدُ الْقَادِرِ، الاستقراء النحوي وعلاقته بالبحث العلمي، مجلة لعلوم الإسلامية والبحوث الإسلامية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، معهد العلوم والبحوث الإسلامية، مج/١٩، ع، ٢، (٢٠١٨م)، ص: ١٢٦

(١٣) الغزالي، أبو حامد مُجَدِّدُ بِنِ مُجَدِّدِ الطوسي (ت/٥٥٠٥هـ)، المستصفي، تحقيق: مُجَدِّدُ عَبْدِ السَّلَامِ عَبْدِ الشَّافِيِّ، دار الكتب العلمية، ط: ١، (١٩٩٣م)، ص: ٤١.

(١٤) الشاطبي إبراهيم بن موسى بن مُجَدِّدِ اللَّخْمِيِّ الْغُرْنَاطِيِّ (ت/٧٩٠هـ) الموافقات، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان الناشر: دار ابن عفان، ط: ١ (١٤١٧هـ/١٩٩٧م) ٣/٤٦٨

(١٥) الشاطبي، الموافقات، ٢/٧٠

المحور الثاني

موقف ابن الحاجب من الاستقراء الصرفي (المفهوم والتطبيق)

لم يخرج ابن الحاجب عن مفهوم الاستقراء الذي حدده السابقون من النحويين والصرفيين والفقهاء والأصوليين خاصة أنه قد برع في هذه العلوم فعرف بالنحوي والصرفي والفقهي والأصولي ، فالتمز ابن الحاجب بالمفهوم اللغوي الذي ورد في اللغة وما استقر عليه العلماء السابقون عليه والمعاصرون له بأن المقصود بالاستقراء هو: تتبع الجزئيات واحدة واحدة، ثم الخروج بنتائج حكمية تنطبق على جميع الجزئيات، للوصول إلى حكم عام ينطبق على جميع الجزئيات. وقد أبدع ابن الحاجب في تطبيق منهج الاستقراء بنوعية التام والناقص. أما الاستقراء التام فقد استخدمه ابن الحاجب في التقسيمات الصرفية من خلال تتبع جميع جزئيات الظاهرة الصرفية ثم حصرها في أنواع ثنائية أو ثلاثية أو رباعية أو خماسية. وسيوضح ذلك عند الحديث عن مجالات الاستقراء الصرفي.

قال ابن الحاجب في أنواع الأبنية: "وأبنية الاسم الأصول ثلاثية، ورباعية، وخماسية. وأبنية الفعل ثلاثية ورباعية"^(١٦) فقد حصر ابن الحاجب أبنية الاسم والفعل عن طريق استقراء اللغة الذي أوصله إلى هذا التصنيف.

الألفاظ الدالة على الاستقراء الصرفي عند ابن الحاجب

قال ابن الحاجب: "والذي يدل عليه الاستقراء والمعنى. أما الاستقراء فواضح، إذ لم يوجد، ول كان سائغاً قضت العادة بوجوده. وأما المعنى فعلنا بأن لفظ المشترك لم يوضع ليبدل على الحقيقتين في محل واحد، وإنما وضع ليبدل على هذا مرة (١) (وعلى هذا أخرى. وعلمنا أن الألف المزيده في آخر الاسم لا دلالة لها إلا على الاثنينية دون الحقيقة. فلو ذهبت تدل على الحقيقتين لكان إخراجا لأحد الأمرين عما علم خلافه، لأنك إن جعلت الدلالة على الجنس الآخر باسم الجنس فقد جعلته يدل بلفظ إفراده على الجنسين جميعاً"^(١٧)

الكثير والغالب، والقليل والنادر والشاذ كلها ألفاظ تدل على الاستقراء الصرفي بنوعيه

(١٦) ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين، الكردي، المالكي (ت/ ٦٤٦هـ)، الشافية في علمي التصريف والخط بتحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب - القاهرة، ط: ١، (٢٠١٠ م)، ص: ٥٩.

(١٧) أمالي ابن الحاجب، ٥٦٧/٢

التام والناقص، فالاستقراء التام يكون عند عدم القدرة على حصر جميع جزئيات الظاهرة الصرفية، أو الأحكام الصرفية التي خرجت عن الاستقراء التام، وهذا الخروج يعود إلى سببين، أولهما: تعذر حصر الجزئيات، فيحكم عليها بالكثرة أو الغالبية، والسبب الثاني القدرة على حصر جميع جزئيات الظاهرة الصرفية، والتأكد من وجود القليل أو النادر أو الشاذ الذي خرجت مفرداته عن الحكم العام للظاهرة الصرفية. وقد اعتمد ابن الحاجب على الاستقراء الصرفي التام والناقص في كثير من القضايا الصرفية، وتنوعت مجالات الاستقراء الصرفي عنده، وفيما يأتي عرض للنصوص التي توضح ذلك.

قال ابن الحاجب : " وَفَعِلَ: يَكْثُرُ فِيهِ الْعِلَلُ وَالْأَحْزَانُ وَأَضْدَادُهَا، كَسَقَمَ وَمَرَضَ وَبَرَأَ وَحَزَنَ وَفَرِحَ.. وَأَفْعَلَ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا، نَحْوُ: أَجْلَسْتَهُ، وَالتَّعْرِيزُ، نَحْوُ: أَبْعَثَهُ، وَلصَبْرُورَتِهِ ذَا كَذَا، نَحْوُ: أَغْدَى الْبَعِيرَ، وَمِنْهُ: أَحْصَدَ الزَّرْعَ، وَلَوْجُودِهِ عَلَى صِفَةٍ، نَحْوُ: أَحْمَدْتَهُ، وَأَجْلَحْتَهُ، وَالتَّلَبُّ، نَحْوُ: أَشْكَيْتَهُ، وَمَعْنَى فَعَلَ، نَحْوُ: قَتَلْتَهُ وَأَقْلَبْتَهُ.. وَفَعَلَ لِلتَّكْثِيرِ غَالِبًا، نَحْوُ: غَلَّقْتَ، وَقَطَّعْتَ، وَجَوَّلْتَ، وَطَوَّفْتَ، وَمَوَّتَ الْمَالَ، أَوْ لِلتَّعْدِيَةِ، نَحْوُ: فَرَحْتَهُ، وَمِنْهُ (فَسَقَمْتَهُ) " (١٨)

قال ابن الحاجب: " افْتَعَلَ لِلْمَطَاوَعَةِ غَالِبًا، نَحْوُ: غَمَمْتَهُ فَاعْتَمَّ، وَالتَّلَاخُذُ، نَحْوُ: اشْتَوَى، وَالمَفَاعَلَةُ، نَحْوُ: اجْتَوَرُوا، وَاجْتَصَمُوا، وَالتَّصَرَّفُ، نَحْوُ: اِكْتَسَبَ. وَاسْتَفْعَلَ لِلسُّؤَالِ غَالِبًا، إِمَّا صَرِيحًا نَحْوُ: اسْتَكْتَبْتَهُ، أَوْ تَقْدِيرًا نَحْوُ: اسْتَخْرَجْتَهُ، وَالتَّلْحُولُ، نَحْوُ: اسْتَحْجَرَ الطَّيْنَ " (١٩)

قال ابن الحاجب في المصدر من الثلاثي المجرد: " أبنية الثلاثي المجرد كثيرة، نحو: قتل، وفسق، وشغل، ورحمة، ونشدة، وكدر، ودعوى، وذكرى، وبشرى، وليان، وحرمان، وغفران، ونزوان، وطلب، وخلق، وصغر، وهدى، وغلبة، وسرقة، وذهاب، وصراف، وسؤال، وزهادة، ودراية، ودخول، وقبول، ووجيف، وصهوبة، ومدخل، ومرجع، ومسعاة، ومُجَدَّة، وبغاية، وكراهية. " (٢٠)

قال ابن الحاجب في أبنية الفعل الرباعي: " للرباعي المجرد بناء واحد، نحو: دحرجته، ودريخ، أي ذل. وللمزيد فيه ثلاثة، نحو: تدحرج، واحرنجم، واقشعر، وهي لازمة " (٢١)

(١٨) الشافية في علمي التصريف والخط، ص: ٦٣

(١٩) الشافية في علمي التصريف والخط، ص: ٦٤

(٢٠) الشافية في علمي التصريف والخط، ص: ٦٦

(٢١) الشافية في علمي التصريف والخط، ص: ٦٤

قال ابن الحاجب: " والأكثر على أن لا روم ولا إشماع في هاء التأنيث وميم الجمع والحركة العارضة." (٢٢)

قال ابن الحاجب: " وحذف الياء في نحو: (القاضي) و (غلامي) حرّكت أو سكّنت، وإثباتها أكثر، عكس (قاض)، وإثباتها في نحو: (يا مري) اتفاق. وإثبات الواو والياء وحذفهما في الفواصل والقوافي فصيح، وحذفهما فيهما في نحو: (لم يغزوا) و (لم ترمي) و (صنعوا) قليل " قال ابن الحاجب: " ويوقف على الألف في باب (عصا) و (رحى) باتفاق، وقلبها وقلب كل ألف همزة ضعيف، وكذلك قلب ألف التأنيث في نحو: (حبلي) همزة أو واوا أو ياء " (٢٣)

الشاذ عما خالف الاستقراء الصرفي عند ابن الحاجب

قال ابن الحاجب: " يطلق الشاذ على أوجه: أحدها: أنه يطلق ويراد به أنه قليل الاستعمال أو خارج عن قياس أو غير فصيح (٢٤) " قال الجاربردي: " قال الجاربردي: " اعلم أن المراد بالشاذ في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرتة." (٢٥)

قال ابن الحاجب: " من ثمّ كان أصل مضارع أفعال: يؤفعل، إلاّ أنّه رفض لما لزم من توالي همزتين في المتكلم، فحُفّ الجميع، وقوله (٢٦) من الرجز: فإنّه أهل لأن يؤكرما شاذ" (٢٧) قال ابن الحاجب: " اختلف الناس في "لا" هذه. فقال البصريون: هي " لا" المشبهة بليس لأنها ألحقت التاء المختصة بالأفعال، فلولا شبهها بالفعل لم تلحقها. وإذا كانت المشبهة بالفعل فهي التي بمعنى ليس أيضاً. فإن المعنى على قولك ليس هذا الحين حين مناص، وشبهه مما يقع فيه لات (١). (واغتفروا ما يلزمهم لقيام هذا الدليل، والذي يلزمهم أن "لا" بمعنى "ليس" شاذ. وجوابه أنه

(٢٢) الشافية في علمي التصريف والخط، ص: ٧٩

(٢٣) الشافية في علمي التصريف والخط، ص: ٧٩

(٢٤) أمالي ابن الحاجب، ٢/ ٧٧٤

(٢٥) الجاربردي، مجموعة الشافية بشرح العلامة الجاربردي ١/ ٢٠.

(٢٦) هو لأبي حيان الفقعسي، والشاهد فيه قوله: (يؤكرم)، قال الأنباري في الإنصاف ١/ ٢٣٩: " فحذفوا الهمزة وإن لم يجتمع فيها همزتان حملا على (أكرم)؛ ليجرى الباب على سنن واحد، ولا يدل ذلك على أنّها مشتقة من (أكرم).

(٢٧) الشافية في علمي التصريف والخط، ص: ٦٥

شاذ ما لم تدخل التاء، فإذا دخلت فليس بشاذ. " ويفهم من قول ابن الحاجب أن الشاذ هو ما خرج عن شروط التقعيد اللغوي.

المحور الثالث

مجالات الاستقراء الصرفي عند ابن الحاجب

يقصد بمجالات الاستقراء الصرفي الجزئيات التي يُستخدمُ فيها المنهج الاستقرائي من خلال حصر المفردات. والجزئيات، لإصدار الأحكام الصرفية الكلية الصادقة على جميع الجزئيات. ويمكن حصر مجالات الاستقراء الصرفي عند ابن الحاجب فيما يأتي:

١- التقسيمات والاستقراء الصرفي

٢- المصطلحات والاستقراء الصرفي

٣- التعريفات والاستقراء الصرفي

٤- الأحكام والاستقراء الصرفي.

وفيما يأتي عرض وتحليل لهذه المجالات وبيان دور الاستقراء الصرفي فيها.

أولاً: مجال التقسيمات والاستقراء الصرفي عند ابن الحاجب

تظهر عملية الاستقراء الصرفي عند ابن الحاجب في إحصاء التقسيمات، ورصد الأنواع والأنماط والأوزان

قال ابن الحاجب في تقسيم أصول الكلمة إلى صحيح ومعتل: " وتنقسم إلى صحيح ومعتل: فالمعتل ما فيه حرف علة، والصحيح بخلافه. فالمعتل بالفاء مثال، وبالعين أجوف وذو الثلاثة، وباللام منقوص وذو الأربعة، وبالفاء والعين أو بالعين واللام لفيف مقرون، وبالفاء واللام لفيف مفروق. أبنية الاسم الثلاثي المجرد: وللإسم الثلاثي المجرد عشرة أبنية، والقسمة تقتضي اثني عشر، سقط منها (فعل) و (فعل) استقلاً" (٢٨)

ويتضح من قول ابن الحاجب ما يأتي:

١- أنه اعتمد على الاستقراء في تقسيم أصول الكلمة إلى الصحيح والمعتل. وتقسيم المعتل إلى خمسة أقسام، ووضع لكل قسم مصطلح يختص به بعد أن قسم الكلمة إلى ذوات الثلاثة أحرف المجردة، وذوات الأربعة أحرف المجردة أيضاً: (معتل الفاء واصطلاح عليه بالمثل، ومعتل العين واصطلاح عليه بالأجوف، ومعتل اللام، واصطلاح عليه بالمنقوص، وذو الأربعة، والقسمة فيه تقتضي أن يكون معتلاً بالفاء والعين وهذا لم يرد في لغة العرب فلم يضع له مصطلحاً، أو معتلاً بالعين واللام وهذا مما قالته العرب فاصطلاح عليه

(٢٨) الشافية في علمي التصريف والخط، ص: ٦٠

٢- باللفيف المقرون، أو معتلا بالفاء واللام فاصطاح عليه باللفيف المفروق .
 ٣- ويتضح استقراء ابن الحاجب للغة في تقسيمه المنطقي لابنية الثلاثي المجرد من الأسماء فيقول: " وللاسم الثلاثي المجرد عشرة أبنية، والقسمة تقتضي اثني عشر، سقط منها (فعل) و (فعل) استتقالاً" وهو بذلك يأتي بما ورد عن العرب بكثرة أما ما ندر أو قل لعله الاستتقال فإنه ينص عليه من حيث القسم العقلية التي ينبغي أن تكون عليه الكلمة .

قال ابن الحاجب في أبنية الاسم الرباعي المجرد: وللرباعي المجرد خمسة: جعفر، وزبرج، وبرثن، ودرهم، وقمطر)، وزاد الأخفش نحو جخدب . أبنية الاسم الخماسي المجرد: وللخماسي المجرد أربعة: سفرجل، وقرطعب، وجحمرش، وقدعمل . أبنية الاسم المزيد فيه. وللمزيد فيه أبنية كثيرة، ولم يجيء في الخماسي إلا: عضرفوط، وخزعبيل، وقرطبوس وقبعثرى، وخندريس، على الأكثر^(٢٩) **ثانياً: مجال المصطلحات والاستقراء الصرفي عند ابن الحاجب:**

قال السكاكي "اعلم أن الطريق على هذه الاعتبارات من انتزاع كلي عن جزئيات، وسلوكه هو أن تعتمد لاستقراء الهيئات فيما يتناوله الاشتقاق متطلباً بين متناسبتها رد البعض على البعض، عن كمال التنبه لمجاريه وشواهدة وما يصاد ذلك ضابطاً، إياها كل الضبط في أصول تستنبطها وقوانين، تنوب في مظان الاستقراء ومداحض التأمل، ولنقدم أمام الخوض فيما نحن له عدة اصطلاحات لأصحابنا رحمهم الله، عسى أن يستعان بها على شيء من الاختصار في أثناء مساق الحديث، وهي أن الاسم أو الفعل إذا لم يكن في حروفه الأصول معتلاً سمي صحيحاً وسلماً، وإذا كان بخلافه سمي معتلاً"^(٣٠)

ومن ذلك ما ذكره ابن الحاجب في تعريفه للفعل المضارع بأن "المضارع بزيادة حرف المضارعة على الماضي. فإن كان مجرداً على فعل كسرت عينه أو ضمّت، أو فتحت إن كان العين أو اللام حرف حلق غير ألف، وشدّ (أبي بأبي)، وأما (قلى يقلي) فعامرية، و (ركن يركن) من التداخل. ولزموا الضمّ في الأجوف بالواو، والمنقوص بها، والكسر فيهما بالياء، ومن قال: طوّحت وأطوح، وتوّمت وأتوه، ف (طاح يطيح) و (تاه يتيه) شاذّ، أو من التّداخ".
 ويفهم من قول ابن الحاجب ما يأتي:

(٢٩) الشافية في علمي التصريف والخط، ص: ٦١

(٣٠) السكاكي، مفتاح العلوم، ٣٠/١

- ١- ربط المصطلح بالمفهوم من خلال الاستقراء فكل فعل ماضٍ سبق بحرف من حروف المضارعة فقد تحولت صيغته إلى صيغة المضارعة.
- ٢- ووضع شروطاً للالتزام بالتعريف " فإن كان مجزّداً على فعل كسرت عينه أو ضمّت، أو فتحت إن كان العين أو اللام حرف حلق غير ألف.
- ٣- إذا ورد من الكلام ما خالف القاعدة الصرفية فهو شاذ، " وشذّ (أبي يأي)، وأما (قلى يقلي) فعامرية، و (ركن يركن) من التداخل.
- ٤- إشارة ابن الحاجب من خلال عملية الاستقراء أن العرب " ولزموا الضمّ في الأجوف بالواو، والمنقوص بها، والكسر فيهما بالياء، ومن قال :طوّحت وأطوح، وتوّهت وأتوه" وجعل من الشاذ أو التداخل : " طاح يطيح، وتاه يتيه"
- قال ابن الحاجب في المصدر الميمي: " ويجيء المصدر من الثلاثي المجزّد أيضاً على مفعّل قياساً مطّرداً، ك" (مقتل)، و (مضرب)
- وتأتى علاقة المصطلحات بالاستقراء الصرفي عند ابن الحاجب من خلال استقراء رأى الصرفيين للوصول إلى الحكم على الشيء بما هو مقصود به في اصطلاحهم وما استقر في اعتقادهم، وذلك يتحقق إما عن طريق الاتباع أو عن طريق الابتداع ومن ذلك مصطلح (المصدر) وكونه أصل المشتقات أم الفعل أصلها واستقراء رأى البصريين والكوفيين في ذلك قال ابن الحاجب: " المصدر دال على الفعل الحقيقي وهو المعاني وما أجري مجراها من النسب. وقوله : والفعل مشتق منه، يعني به الفعل الصناعي اللفظي قسيم الاسم والحرف الدال على حدث وزمان، مشتق منه، أي :من المصدر على ما هو مذهب البصريين، فتضمن الكلام أمراً يسمى مصدرًا، وأمراً يسمى فعلاً حقيقياً هو مدلول المصدر، وأمراً يسمى فعلاً صناعياً لفظياً هو مشتق من المصدر. فالمصدر الألفاظ التي هي أسماء للأحداث كالقيام والقعود والأكل والخروج؛ ولذلك فسرها في موضع آخر بقوله " :قمت قياماً، وقعدت قعوداً. "ثم قال: " فالقيام والقعود وما أشبههما مصادر"، والقول الحقيقي هي المعاني وما أجري مجراها، كمدلول لفظ القيام والأكل والشرب، والعلم والجهل ونظائرها. والفعل الصناعي اللفظي المشتق من المصدر هي نحو قولك :ضرب وقتل وشبه ذلك. وكذلك مضارعاتها كقولك :يضرب ويقتل، وهي مشتقة من مصادرها. ف "ضرب "

(٣١) الشافية في علمي التصريف والخط، ص: ٦٨

من الضرب، و"قتل" من القتل، وكذلك جميعها، فهذا معنى قوله: والفعل مشتق منه، أي: الفعل اللفظي مشتق من لفظ المصدر(٣٢)"

وقد لجأ ابن الحاجب إلى منهج الاستقراء الصرفي في تعرضه لمصطلح الفاعل وتحديد مفهومه عند النحويين والصرفيين فقال: " قول النحويين: الفاعل على ضربين: حقيقة ومجاز، ليس يستقيم . فالجواز مثل: مات زيد وسقط الحائط. وبيان أنه ليس يستقيم أن المجاز فرع الحقيقة، فلا بد في هذا اللفظ أن يكون له حقيقة ثم ينقل عنها إلى المجاز، ولا حقيقة له البتة حتى يقال: إنه مجاز. وأيضاً فإن الفاعل عبارة عما نسب الفعل إليه وقدم عليه على جهة قيامه به. وهذا موجود فيما ذكر من قولنا: مات زيد، إذ الفعل مقدم عليه ومسند إليه على جهة قيامه به. فإن الموت قام بزيد، والوقوع قام بالحائط. هذا لا شك فيه، فلا عبرة بقولهم: فاعل حقيقةً وفاعل مجازاً. وقولنا: على جهة قيامه به، احتراز من مفعول ما لم يسم فاعله، فإنه عند المتأخرين أصحاب هذا الحد ليس فاعلاً، فلا بد من زيادة قولهم: على جهة قيامه به، ليخرج، فإنه واقع عليه في قولنا: ضرب زيد، وما أشبهه. وأما المتقدمون فإنهم يجعلونه فاعلاً ويحدونه بقولهم: ما قدم الفعل عليه وأسند إليه، وهذا الذي لم يسم فاعله كذلك(٣٣)"

ويتبين من قول ابن الحاجب أنه استقرأ رأى المتقدمين والمتأخرين في زمانه لمعرفة مفهوم الفاعل الدقيق لديهم، وقد اعترض على قولهم: الفاعل على ضربين: (حقيقة ومجاز)، وحاول أن يربط بين المفهومين الحقيقة والمجاز بإضافة عبارة (على جهة قيامه به) لينطبق مفهوم الفاعل بالمطلوح بدقة تمنع من دخول غيره في معناه.

ثالثاً: مجال التعريفات والاستقراء الصرفي:

يعد وضع التعريف الصرفي وتحديد مفهومه مجالاً من مجالات الاستقراء الصرفي عند ابن الحاجب، فلا بد أن يستقرئ معاني الألفاظ لتحديد ماهية الأشياء يول ابن الحاجب: "واللفظ إذا ذكر وقصد نفس صيغته كان معرفة مقصوداً به نفسه. ألا ترى أنك إذا قلت: من حرف جر، كانت " من مبتدأ مخبراً عنها بقولك: حرف جر، قصد نفس لفظها. فإن قلت: اللفظ لا بد له من مدلول، فإذا تلفظت بـ " من " فلا بد لها من مدلول، ولا مدلول لها ههنا إلا نفسها، فيؤدي إلى

(٣٢) أمالي ابن الحاجب ٢/٣٣٤ - ٣٣٥

(٣٣) أمالي ابن الحاجب، ٢/٨٨٧

أن يكون الدليل والمدلول واحدا. قلت: الألفاظ إنما وضعت دالة على غيرها لزوماً في الموضوع الذي يكون مدلولها غير لفظ لاحتياج إبلاغ المعاني عما ليس بلفظ كقولك: الحصر حسنة والثوب نافع. وأما إذا كانت مدلولاتها لفظاً فقياسها ألا تحتاج إلى دليل عليها، بل ينطق باللفظ ويقصد به نفسه، ويستغنى عن الدلالة عليه بغيره، فلا يكون ثم دليل، بل نفس المقصود هو الملفوظ به. ومع ذلك فإنهم قد وضعوا لفظاً دليلاً على لفظ آخر وإن كانوا في غيبة عنه تارة لاختصارهم وتارة لتصرفهم... وإنما سوغه في الموضوعين كونه على قياس أوضاعهم، فأجروا ما لو يضطروا إلى الوضع له مجرى ما اضطروا فيه إلى الوضع^(٣٤)"

يعرف ابن الحاجب الاسم الممنوع من الصرف عن طريق الاستقراء فيقول: " غير المنصرف: ما فيه علتان من تسع، أو واحدة منها تقوم مقامهما^(٣٥)"
ويقول في تعريف الكلمة: " الكلمة: لفظ وضع لمعنى مفرد، وهي: اسم، وفعل، وحرف"^(٣٦)

ويعرف التصريف ثم يعتمد على الاستقراء في شرح أحوال الأبنية فيقول: " التصريف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب. أنواع الأبنية [[وأبنية الاسم الأصول ثلاثية ورباعية وخماسية. وأبنية الفعل ثلاثية ورباعية. "^(٣٧)
ويستخدم منهج الاستقراء في تعريف الكلام وحصر مفهومه في كونه (اسمين أو اسم وفعل) فيقول: " الكلام: ما تضمن كلمتين بالإسناد، ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين، أو فعل واسم "^(٣٨)

رابعاً: مجال الأحكام والاستقراء الصرفي عند ابن الحاجب

لا يتصور إصدار حكم صرفي أو نحوي دون استخدام المنهج الاستقرائي من خلال استقراء كلام العرب. قال ابن الحاجب: " لا يصح إثبات الأحكام اللغوية بوجود المعاني المعقولة لأنه

(٣٤) أمالي ابن الحاجب، ٢/٧٣٥-٧٣٦

(٣٥) ابن الحاجب، جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسوي المالكي (ت: ٦٤٦ هـ)، الكافية في علم النحو، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب - القاهرة، ط: ١، (٢٠١٠ م) ص:

(٣٦) ابن الحاجب، الكافية في علم النحو، ص: ١١.

(٣٧) الشافية في علمي التصريف والخط، ص: ٥٩.

(٣٨) ابن الحاجب، الكافية في علم النحو، ص: ١١.

يكون إثبات اللغة بالقياس، بل لا بد من إثبات ذلك عن العرب. فإن بين سيويوه، ان استقرأ حق الاستقراء حق الاستقراء فلم يوجد مثله صح مذهبه ورجع خصمه محتاجا إلى إثبات ذلك منقولاً عن العرب. وإن بين الأخفش مثل ذلك منقولاً عن العرب وجب أن يرجع إلى تعليقه وصح مذهبه^(٣٩).

يقول ابن الحاجب بعد أن قسم الكلام إلى اسم وفعل وحرف، وأراد أن يوضح مفهوم معنى الحرف: " الحرف: ما دل على معنى في غيره: "يرد عليه الأسماء التي لا تعقل إلا بمتعلق المذكور معها مثل: عند وقيد. وإنما اتفق أنهم لم يستعملوه إلا كذلك. ونحكم على أن " مِنْ " ونحوها لا يفهم منها ذلك المعنى، من حيث وضعها إلا مضمومًا إلى متعلقها. وإنما حكمنا بذلك لما ثبت من استقراء كلامهم أن الحرف وضعه كذلك والاسم كذلك، وثبت أن هذه من قبيل الأسماء بخصائصها، فوجب أن لا تحمل على جهة يلزم أن تكون به حرفًا بعد ثبوت اسميتها لما فيه من التناقض. والذي يوضح لك ذلك إطباقهم على أن "عن وعلى" في قولك: قعدت عن يمينه ووليت عليه، حرف أيضًا^(٤٠)"

من مجالات الاستقراء الصرفي الأحكام الصرفية، وقد عتمد ابن الحاجب على منهج الاستقراء في إصداره الأحكام الصرفية فيما ثبت لديه من استقراء كلام العرب، يقول في استعمال (عن وعلى) اسمين: " والذي يوضح لك ذلك إطباقهم على أن "عن وعلى" في قولك: قعدت عن يمينه ووليت عليه، حرف أيضًا، وهما اسمان في قولك: قعدت من عن يمينه وأخذت من عليه. ولولا ما ثبت من خاصية الاسم فيهما في المحليين المخصوصين لم يحكم عليهما باسمية، فلما ثبت كونهما اسمين بالخواص التي توجب الاسمية وجب حملهما على معنى الاسم وإن كان فيه بعد، إذ تقديرها على ما كانت عليه من معنى الحرفية يلزم منه التناقض العقلي، وحملها على هذه الجهة يلزم منه استبعاد. وإذا تردد بين التناقض والاستبعاد والتنجيء إلى أحدهما وجب الحمل على الاستبعاد، فكذلك ههنا^(٤١)."

(٣٩) ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين الكردي المالكي (ت ٦٤٦هـ)، الأمالي، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار - الأردن، دار الجيل - بيروت، ٥٨٠/٢ (١٩٨٩م)

(٤٠) أمالي ابن الحاجب ٣١٠/١

(٤١) أمالي ابن الحاجب، ٣١١/١

ويعتمد على الاستقراء الصرفي والمعنى العقلي المنطقي في قوله: "ليس معنى "من" المزيدة ابتداء الغاية، في قولك": ما جاءني من أحد، راجع إلى هذا: "أي: إلى معنى الابتداء. ليس بمستقيم؛ لأن معنى كونها زائدة أنك لو أسقطتها كان المعنى الأصلي بحالة. ولا يستقيم على هذا أن يكون مفهوماً منها معنى الابتداء، لأنك لو حذفتها لم يبق معنى الابتداء، فيبطل كونها زائدة، ولزم منه أن تكون زائدة وغير زائدة وهو باطل." (٤٢)

ويقول ابن الحاجب: " والمصدر لا يكون مع فاعله جملة أبدا، بل لا بد له من جزء آخر غير معموله يكون معه جملة. ألا ترى أنك لو قلت: ضرب زيد عمرا، لم يكن كلاماً، حتى تقول: أعجبني أو ما أشبهه، بخلاف قولك: ضرب زيد عمرا. فثبت أن المعنى الذي استحق الفعل ذكر الفاعل لأجله مفقود في المصدر، فلا يلزم من وجوب ذكر الفاعل في الفعل وجوب ذكره في المصدر." (٤٣)

(٤٢) أمالي ابن الحاجب، ٣١١/١

(٤٣) أمالي ابن الحاجب، ٥٨٢/٢

المحور الرابع

مواضع الاستقراء الصرفي عند ابن الحاجب

بنى ابن الحاجب أحكامه الصرفية على استقراء كلام العرب، وتوصل من خلال استقراءه إلى معرفة ما جاء من كلام العرب مطرداً يمكن القياس عليه وما جاء شاذاً أو قليلاً أو نادراً لا يمكن القياس عليه، وما جاء ليس مطرداً ولكنه كثير وأكثر وغالب في كلامهم يحسن الأخذ به والاعتماد عليه في إثبات الحكم الصرفي أو نفيه، وفيما يأتي عرض للمواضع التي ورد فيها استقراء ابن الحاجب لكلام العرب، وإصداره للأحكام الصرفية معتمداً على المنهج الاستقرائي:

١- قال ابن الحاجب: "إذا ولي بياء التصغير واو، أو ألف منقلبة أو زائدة، قلبت ياء، وكذلك الهمزة المنقلبة بعدها، نحو: عريّة، وعصيّة، ورسيلة، وتصحيحه في باب (أسيد) و (جديل) قليل، فإن اتفق اجتماع ثلاث ياءات حذفت الأخيرة نسياً على الألف، كقولك في عطاء، وإداوة، وغاوية، ومعاوية: (عطي) و (أديّة)، و (غويّة)، و (معيّة)"^(٤٤)

٢- قال ابن الحاجب: "الجمع يردّ إلى الواحد، فيقال في كتب وصحف ومساجد وفرائض: (كتابي) و (صحفي) و (مسجدي) و (فرضي)، وأما مساجد علما ف (مساجدي) ك (أنصاري) و (كلاي). وما جاء على غير ما ذكر فشاذاً"^(٤٥)

٣- الاستقراء المنفي والمثبت

قال ابن الحاجب في الاستقراء المنفي " ولم يضمّوا في المثال، و (وجد يجد) ضعيف، ولزموا الضمّ في المضاعف المتعدّي، نحو: يشدّ ويمدّ، وجاء بالكسر في يشدّه، ويعلّه، وينمّه، وبيته، ولزموه في (حبّه يجبه)، وهو قليل. وإن كان على فعل فتحت عينه، أو كسرت إن كان مثلاً، وطبّي تقول في باب (بقي يبقّي): (بقي يبقّي)، وأما (فضل يفضّل) و (نعم ينعم) فمن التداخل"^(٤٦)

فقد تبين أن الاستقراء المنفي في هذا النص هو: أن العرب لم تضم المضارع الذي فاء ماضيه حرف علة، و وحكم ابن الحاجب والصرفيون على ما ورد منه بأنه ضعيف. وأن الاستقراء المثبت هو أن العرب " ولزموا الضمّ في المضاعف المتعدّي، نحو: يشدّ ويمدّ، وجاء بالكسر في يشدّه، ويعلّه،

(٤٤) الشافية في علمي التصريف والخط، ص: ٦٩

(٤٥) الشافية في علمي التصريف والخط، ص: ٧٢

(٤٦) الشافية في علمي التصريف والخط، ص: ٦٥

وينمّه، وينبّه" (٤٧)

وقد استقرأ الصرفيون اللغة فوجدوا أن "الألوان والعيوب والحلي على أفعل" أي تأتي على صيغة أفعل مثل: أبيض ، وأحمر وأخضر.. وأعرج، وأعور، وأبتر، وأجدع.. فكانت التبيحة التي توصلوا إليها أن كل كلمة دل لفظها على لون أو عيب أو حلي ترد على صيغة أفعل .

٤- الاستقراء والقياس:

والاستقراء نوع من القياس عند ابن الحاجب حيث قال في المصدر من الثلاثي المزيد والرباعي: "المزيد فيه الرباعي قياس، فنحو أكرم على إكرام، ونحو كرم على تكريم وتكرمة، وجاء: كذاب وكذاب، والتزموا الحذف والتعويض في نحو: تعزية، وإجازة، واستجازه... المصدر الميمي: ويجيء المصدر من الثلاثي المجرد أيضا على مفعل قياسا مطّردا، ك (مقتل)، و (مضرب).

٥- استقراء مواضع همزة الوصل:

قال ابن الحاجب في مواضع همزة الوصل معتمداً على استقراء لغة العرب: "لا يتبدأ إلا بمتحرك، كما لا يوقف إلا على ساكن، فإن كان الأول ساكناً-وذلك في عشرة أسماء محفوظة، وهي ابن وابنة و ابنم و اسم و است و اثنان و اثنتان و امرؤ و امرأة ، وإيمن الله، وفي كل مصدر بعد ألف فعله الماضي أربعة فصاعدا، ك (الافتدار) و (الاستخراج)، وفي أفعال تلك المصادر من ماض أو أمر، وفي صيغة أمر الثلاثي، وفي لام التعريف وفي ميمه-الحق في الابتداء خاصة همزة وصل مكسورة، إلا فيما بعد ساكنه ضمة أصلية فإنها تضم، نحو : اقبل، واعز، واعزي، بخلاف ارموا، وإلا في لام التعريف وإيمن الله، فإنها تفتح"

قال السكاكي: "وإن كانت أصل تحريك الساكن لكونها أكثر فائدة من أختيها في أصل الاعتبار، وذلك أن اجتماع الساكنين حيث كان محوجا على التحريك وقد شهد لوقوعه الاستقراء بالكثرة وإن للأفعال منها المعلى وناهيك نوعا والأوامر من الأفعال المشددة الأواخر وما ينجزم منها بأنواع الجوازم وطالما تلى عليك للأكثر حكم الكل فتقدمت في الاعتبار وإفادة الكسرة والحال هذه بعد إتقانك أن لا مدخل للجر في الأفعال الخلاص من اجتماع الساكنين وكونها

طارئة" (٤٨)

(٤٧) الشافية في علمي التصريف والخط، ص: ٦٥

(٤٨) السكاكي، مفتاح العلوم، ١/٤٥

٦- استقراء الابنية الصرفية:

قال ابن الحاجب في المصدر من الثلاثي المجرد: "أبنية الثلاثي المجرد كثيرة، نحو: قتل، وفسق، وشغل، ورحمة، ونشدة، وكدره، ودعوى، وذكرى، وبشرى، وليان، وحرمان، وغفران، ونزوان، وطلب، وحقن، وصغر، وهدى، وغلبة، وسرقة، وذهاب، وصراف، وسؤال، وزهادة، ودراية، ودخول، وقبول، ووجيف، وصهوبة، ومدخل، ومرجع، ومسعاة، ومُجَّدة، وبغاية، وكراهية"^(٤٩)

ونقل ابن الحاجب استقراء الفراء فقال: "وقال الفراء: إذا جاءك فعل مما لم يسمع مصدره فاجعله (فعلا) للحجاز، و (فعولا) لنجد. ونحو هدى وقرى مختص بالمنقوص"^(٥٠)

وقد أجمال السكاكي القضايا الصرفية والنحوية معًا المعتمدة على منهج الاستقراء في قوله: "والأصل في التركيب هو نوع الخبر لكثرتة وقلة ما سواه بالنسبة إليه بشهادة الاستقراء وتنزيل الأكثر منزلة الكل بحكم العرف لعدم انفكاك حقيقته عن الخبر يجعل أصلا في باب الخبر فيظهر من هذا تمام انصباب الغرض من الوضع على اعتبار الفعل، وإذا تقرر هذان المقدمتان على هذا الوجه بنينا على الأولى منهما الكلام في علة وقوع الإعراب في الكلم وعلة كونه في الآخر وعلة كونه بالحركات. وعلة عدم استكناثه لخروجه إذ ذاك عن الدلالة وعلة كونه في الأسماء دون الأفعال لظهور كون الأسماء مقتضية لذلك من جهة المناسبة لحصول كونها ومتقيدة بما يحتاج عنده في الدلالة عليه وهو معنى الفاعلية والمفعولية وكونها مضافا إليها، وعلة كون الصرف في الأسماء أصلا لتقيدها بما يقتضي الجر كفاه تقيدها بما يقتضي أخويه واستدعاء دخول الجر فيها عدم منع التنوين منها كما ستقف عليه، وعلة كون البناء لغير الأسماء وكونه على السكون أصلا لانتفاء موجب التحريك جريا على الظاهر، وعلة كون الفعل في باب العمل أصلا لظهور كونه داعيا أو كون الداعي معه على الإعراب"^(٥١)

ومن خلال هذه النصوص الواردة عند سيبويه (ت/ ١٨٠هـ) والمازني (ت/ 249هـ) الخوارزمي (ت/ ٣٨٧هـ) وابن جنى (ت/ ٣٩٢هـ) و السكاكي (ت/ ٦٢٦هـ) وابن الحاجب (ت/ ٦٤٦هـ)، يتضح أن الاستقراء التام والناقص قد ورد في الدرس النحوي والصرفي قبل ابن الحاجب تطبيقا عند كل من سيبويه والمازني وابن جنى، والخوارزمي، وجاء الربط بين التنظير والتطبيق في

(٤٩) الشافية في علمي التصريف والخط، ص: ٦٦

(٥٠) المصدر السابق نفسه

(٥١) السكاكي، مفتاح العلوم، ١/١٤١

القرن السابع الهجري على يد كل من السكاكي (ت/ ٦٢٦هـ) وابن الحاجب (ت/ ٦٤٦هـ)، وقد طبق ابن الحاجب المنهج الاستقرائي ووظفه في التقعيد الصرفي. وكان مفهوم الاستقراء الصرفي واضحًا عند ابن الحاجب.

قالت الدكتورة خديجة الحديثي مشيرة إلى دور ابن الحاجب وجهوده في الصرف واستقراء جزئياته وتصنيف أبوابه وتقسيماته، ووضع مصطلحاته وبيان مفاهيمها ومسائله: "أخذت بحوث الصرف شكلها الأخير على يدي ابن الحاجب، الذي هذب مسائله، وترتب أبوابه، وجمع ما تفرق من مسائله في الكتب الأخرى، فكان كتابه "الشافية" من خيرة الكتب التي أخرجت في الصرف من ناحية الإحاطة والتبويب" (٥٢)

الخاتمة وأهم نتائج البحث وتوصياته

الحمد لله خاتمة كل خير، والصلاة والسلام على خير من نطق بالعربية فكان أفصح العرب بيد أنه من قريش، وصلى الله عليه وآله وصحبه وسلم أما بعد، فإن هذه الدراسة قد تناولت

"الاستقراء الصرفي عند ابن الحاجب بين النظرية والتطبيق: عرض وتحليل"

وننتج عن هذه الدراسة النتائج الآتية:

أولاً: بينت أن ابن الحاجب لم يخرج عن مفهوم الاستقراء الذي حدده السابقون من النحويين والصرفيين والفقهاء والأصوليين، فالتزم بالمفهوم اللغوي الذي ورد في اللغة وما استقر عليه العلماء السابقون عليه والمعاصرون له بأن المقصود بالاستقراء هو: تتبع الجزئيات واحدة واحدة، ثم الخروج بنتائج حكمية تنطبق على جميع الجزئيات، للوصول إلى حكم عام ينطبق على جميع الجزئيات.

ثانياً: أكدت أن ابن الحاجب قد أبدع في تطبيق منهج الاستقراء بنوعية التام والناقص. أما الاستقراء التام فقد استخدمه ابن الحاجب في التقسيمات الصرفية من خلال تتبع جميع جزئيات الظاهرة الصرفية ثم حصرها في أنواع ثنائية أو ثلاثية أو رباعية أو خماسية.

ثالثاً: حددت أن مجالات الاستقراء الصرفي عند ابن الحاجب تمثلت في أربع مجالات هي (التقسيمات، والمصطلحات، والتعريفات، والأحكام) واعتمد ابن الحاجب على منهج الاستقراء الصرفي خلال مناقشة هذه المجالات في الدرس الصرفي لديه.

(٥٢) خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط: ١، (١٩٦٥م)،

رابعاً: بينت أن ابن الحاجب قد بنى كثيراً من أحكامه الصرفية على استقراء كلام العرب، وتوصل من خلال استقرائه إلى معرفة ما جاء من كلام العرب مطرداً يمكن القياس عليه وما جاء شاذاً أو قليلاً أو نادراً لا يمكن القياس عليه، وما جاء ليس مطرداً ولكنه كثير وأكثر وغالب في كلامهم يحسن الأخذ به والاعتماد عليه في إثبات الحكم الصرفي أو نفيه.

أهم التوصيات التي خرجت بها هذه الدراسة:

وختاماً توصى هذه الدراسة بما يأتي:

أولاً: أن الاستقراء الصرفي ظاهرة منهجية سلك طريقها النحويون والصرفيون، فوردت في مؤلفاتهم تطبيقاً ولم يتناولها أحد منهم بدراسة نظيرية في مؤلف يجمع شتاتها.
ثانياً: أن الاستقراء الصرفي يمكن دراسته في التراث النحو والصرفي لدى النحويين والصرفيين لإظهار أوجه الابداع والاتباع، والقدرة العقلية لهؤلاء العلماء.

ثالثاً: أن الاستقراء الصرفي منهج علمي اعتمد عليه كثير من النحويين والصرفيون ويمكن دراسته من خلال الدراسة المقارنة بينهم من خلال مؤلفاتهم في التراث النحوي والصرفي.
وبعد فهذا جهدي في دراسة " الاستقراء الصرفي عند ابن الحاجب بين النظرية والتطبيق:

عرض وتحليل "

والله تعالى أسأل أن أكون قد وفقت في عرض وتحليل هذه الظاهرة.

﴿ إِنَّ أَرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ [هود: ٨٨]

المصادر والمراجع

- ابن الحاجب، جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (ت: ٦٤٦ هـ)، الكافية في علم النحو، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب - القاهرة، ط: ١، (٢٠١٠ م)
- ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين الكردي المالكي (ت ٦٤٦ هـ)، الأمالي، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان فدارة، دار عمار - الأردن، دار الجيل - بيروت، (١٩٨٩ م)
- ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين، الكردي، المالكي (ت / ٦٤٦ هـ)، الشافية في علمي التصريف والخط، تحقق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب - القاهرة، ط: ١، (٢٠١٠ م)
- ابن جنى، أبو الفتح عثمان الموصلي (ت ٣٩٢ هـ)، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: ١، ١/٢٦٧
- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [ت: ٤٥٨ هـ] المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ١، (٢٠٠٠ م)
- الأنباري، أبي البركات عبد الرحمن بن مُجَدِّد بن أبي سعيد (ت: ٥٧٧ هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية: ١، (١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م).
- الجرجاني، علي بن مُجَدِّد بن علي الزين الشريف (ت: ٨١٦ هـ) تحقيق جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: ١ (١٩٨٣ م).
- خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط: ١، (١٩٦٥ م).
- الخوارزمي، مُجَدِّد بن أحمد بن يوسف، أبو عبد الله، الكاتب البلخي (ت: ٣٨٧ هـ)، مفاتيح العلوم، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ط: ٢.
- رضا هادي حسونة، الاستقراء الصرفي، مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية التربية، جامعة بغداد، العراق، العدد: ٢٠٠، لسنة (٢٠١٢ م)

- السكاكي، يوسف بن أبي بكر بن مُجَّد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب (ت: ٦٢٦هـ)، مفتاح العلوم، ضبطه وكتبه همامه وعلق عليه: نعيم زرزور الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: ٢، (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م).
- الشاطبي إبراهيم بن موسى بن مُجَّد اللخمي الغرناطي (ت/ ٧٩٠هـ) الموافقات، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان الناشر: دار ابن عفان، ط: ١ (١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م)
- الغزالي، أبو حامد مُجَّد بن مُجَّد الطوسي (ت/ ٥٠٥هـ)، المستصفى، تحقيق: مُجَّد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط: ١، (١٩٩٣ م)
- الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت/ ١٧٠هـ)، كتاب العين، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، القاهرة.
- ماهل، فضل الله النور على، والصديق، مُجَّد عبدالقادر، الاستقراء النحوي وعلاقته بالبحث العلمي، مجلة لعلوم الإسلامية والبحوث الإسلامية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، معهد العلوم والبحوث الإسلامية، مج/ ١٩، ٤، ٢، (٢٠١٨ م)